الحيثيات في التعريفات للعلم بها **الرابع** عرف المص الكليات الخمس بتعريفات لم يصرح بانها حدود او رسوم وهو صنيع الجمل وصرح الكاتبي وغيره بانها رسوم قالوا وانما كانت هذه التعريفات رسوما للكليات لجواز ان يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها ملزومات مساوية لها فحيث لم يتحقق ذلك اطلق عليها الرسم قال الشيخ زكريا نافلا عن الرازي وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات امور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت اسماؤها بازائها فليس لها معاني غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو اعم انتهى **قلت** وانما قال الامام ذلك لما تقرر من انه اذا حصلوا مفهوما ووضعوا بازائه اسما كان ذلك حقيقة مسماه كما ذكر الشيخ سعد الدين في حواشيه على القطب **قلت** وهذا الكلام المنقول عن الرازي ذكره القطب في شرح الشمسية بحروفه ولم يعزه الى واحد والمص لاجل ذلك ذكر التعريف اجمالا غير انه في الشرح يتلفظ بالحد كما ترى وقال السعد عند تعريف الجنس انه يسمى رسما لان الكلي وان كان جنسا لكن المقول على كثيرين امر عارض له غير مقوم وانما ذكر ليتعلق به بعد على كثيرين في جواب كذا وذلك لان الجنس في نفسه هو الكلي الذاتي المختلف الحقايق سوا يقال عليها ام لا واما مقوليته عليها او كونه صالحا لذلك فمما يعرض له بعد تقومها وكذا في سائر الكليات قاله في شرح الاشارات **الخامس** هذه الكليات الخمس كل واحد منها يكون منطقيا وطبيعيا وعقليا كما مر في الكلي والجزئي فاذا قلنا مثلا الحيوان جنس فالحيوان المعروض للجنسية من حيث هو جنس طبيعي ومفهوم الجنس اي الكلي المقول في جواب ما هو على مختلفات الحقايق جنس منطقي والمجموع المركب منهما عقلي وكذا اذا قلنا الانسان نوع فالانسان المعروض للنوعية من حيث هو نوع طبيعي ومفهوم النوع اي الكلي المقول في جواب ما هو على متفقات الحقايق نوع منطقي والمجموع عقلي وكذا اذا قلنا الناطق فصل الضاحك خاصة المتنفس عرض عام على هذا القياس والله اعلم **السادس** تعرضوا ههنا لما تشترك فيه هذه الخمس وبعضها كاشتراكها كلها في صحة حملها على ما تحتها من الافراد وكاشتراك الجنس والفصل في دخول كل منهما في ماهية افراده وكاشتراك الجنس والنوع في انهما يقالان في جواب ما هو وكاشتراك الجنس والعرض العام في صدقهما على مختلفات الحقايق واشتراك ما سوى العرض العام في انها تنال في الجواب وفي انها تجعل جزءا من المعرف وكاشتراك الفصل والخاصة في جعلهما جوابا لاي شي هو فمن اراد استيفاءها فليطالع المطولات **السابع** لا يخفى ان كلا من الخاصة والعرض العام نوع من مطلق العرض ولقب كل منهما باسم للمناسبة الظاهرة وقدمت الخاصة لشرفها بالمقولية في الجواب واخذها جزءا من المعرف وغير ذلك والحقا فيهما ما لمراعاة التانيث بمعنى الصفة او للنقل لغة كعلامة **فصل المعرف الخ قوله** قسم في قوة المفرد هذا هو التركيب التقييدي نحو الحيوان الناطق وقوله مركب محض هذا هو التركيب الخبري نحو زيد كاتب **قوله** المفردين لا المركبين الخ اشار بها الى ان كلا من الفصل والخاصة يكون مفردا او مركبا وقد تقدم شرح المفرد والمركب ومثال الفصل المفرد الناطق مثلا في تعريف الانسان ومثال المركب ان تقول مثلا في الجزء هو الموجود الاخذ قدرا من الفراغ فالاخذ الخ مركب واما الخاصة المفردة فهو العرض الواحد المختص بحقيقة كالمتنفس

للحيوان

للحيوان ذي الرية واما الحركة فهي اعراض تختص جملتها لا كل منها بحقيقة نحو الماشي بالقدمين العريض الاظفار البادي البشرة المستقيم القامة للانسان **قوله** من اهل المنطق من يمنع الخ هذا المذهب نسبه في شرح ايساغوجي لبعض الاقدمين وانهم يشترطون التركيب في التعريف وقال ابن سينا لا يفيد المعنى المفرد شيئا من التصديقات لانه انما يحصل المطلوب بتقديري وجوده وعدمه لم يكن علة له اذ لا شي من العلل كذلك وان حصله من حيث وجوده او من حيث عدمه لم يكن الحصول من المفرد بل منه ومن وجوده او منه ومن عدمه قال واما التصورات فقد يفيدها المفرد وهو قليل مددي انتهى كذا نقل عنه ابن مرزوق قال واشار به يعني في التصورات الى بعض نواقض الحدود والرسوم وقيل لا يفيد الواحد من حيث هو واحد في صناعة منطقية او غيرها مطلوبا وانما يفيده من حيث الطبع فالخاصة او الفصل بانفراده لا يكون حدا لكن لما كانت دلالة كل منهما على المطلوب لتزامية كانت مجازية واحتاجت الى قرينة تصرف اللفظ الى المعنى المجازي وتستحق تلك القرينة لفظا يدل عليها فاللفظ مع تلك القرينة مفرد لا مركب فلهذا دخل الناقص من الحد والرسم مع تامه فيما يفيد التصور وقوله قد يفيد المفرد التصور وهو ردي ان اراد بوجه صناعي فباطل لان انتقال الذهن من المعنى المفرد الى لازمه البين امر عقلي لا صناعي انتهى **قوله** يطلق على امرين هذان الامران ذكرهما ابن مرزوق في شرح الجمل وتورك ما على ذلك في الملم لان لفظ التعريف بنفسه هو المجمل وفي ذلك بحث لانه ان كانت المعرفة تطلق على المعنيين حقيقة على سبيل الاشتراك كما هو ظاهر اطلاقهم فالاشتراك يجب اجتنابه في التعريف ان لم تصاحبه قرينة وان كانت في حصول الشي عن جهل حقيقة وفي الاخير مجازا فالمجاز ايضا يجب اجتنابه وان صار حقيقة عرفية وجب اجتنابه ايضا لصيرورة اللفظ ذا اشتراك كما هو وبالجملة استعمال لفظ المعرفة حينئذ ملبس مع ما اشتمل عليه هذا التعريف ايضا من التعقيد **قوله** ذكر له اسمه فيه بحث لان الانسان ربما يعرف شيئا ثم يذهل عنه كما ننسى كثيرا من الالفاظ والمعاني بعد معرفتها فاذا سال عن ذلك الذي ذهل عنه فلا محيد عن تعريفه له بحده او رسمه اذا لم يكن شي يدل عليه غير ذلك وهذا كثيرا ما نجده في التعريف اللفظي مثلا يعرف ان الهزبر هو الاسد ثم ينهل عنه حتى اذا سمعه وقال ما الهزبر فلا بد ان يقال له هو الاسد ولا نعني بالتعريف غير هذا نعم ثبت ان الذاهل عن الشي يعرف له فحينئذ يفسد عكس تعريف المص لخروج هذا الذي اخرجه **فان قيل** انما نفى المص ان يحد له ولا يلزم من نفي الحد نفي كل تعريف غير الحد قلنا كلامه في تفسير كلام المعرف ومراده به ما يفيد كنه حقيقة الشي واحيازه عن غيره وبذلك امكنه ان يدرج فيه الحدود والرسوم الاتية ولا يفسد ايضا عكسه بخروجها فلا سبيل الى تخصيص هذا الكلام بالحد على انا لا نسلم ان من غفل عن الحد وما يضا وسال عنه لا يذكر حده لا سيما ان لم يوجد ما يدل عليه غير حده اللهم الا ان يقال هذا ليس بتعريف حقيقة بل توكيدا فقط ولكن قوله لم لا يحد ويا باه الا ان يكون شيئا لا يحد لا يقال انه قد حد وهو بعيد ويحتمل ان يريد ان الذاهل عن الشي الخالي الذهن منه ومن طلبه ان اراد احد تنبيهه عليه واحضاره ببالـه وان لم يسال هو عنه يذكر له اسمه ولا يحد له وفيه نظر اذ لا فرق بينه وبين الاول في السوال وعدمه وهم لم يشترطوا في الحد ان يكون بازاء سوال على انه اذا احتاج اليه فهو سايل معنى وهو كالطالب على ان عليك انكتيه

قف المعرف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)